



التقرير السنوي 2007

المغرب /

الشرق الأوسط

المقدمة

مقبرة الحريات

لا يزال العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي يدفعون ثمن عدم الاستقرار السائد منذ عقود في الشرق الأوسط. ففي العراق، لاقى 65 صحافياً ومعاوناً إعلامياً حتفه في العام 2006، مما أدى إلى ارتفاع عدد شهداء الإعلام إلى 146 منذ بداية النزاع في آذار/مارس 2003. علماً بأن 90% من الضحايا يحملون الجنسية العراقية. ومع رحيل معظم المراسلين الأجانب، بات المراسلون المحليون في مواجهة مباشرة مع الميليشيات الدينية أو القبلية كما بات أمنهم مرهوناً بالفتان الأمني المستشري في البلاد وبمهنتهم نفسها التي تزيد المخاطر المحدقة بهم. فيختار معظم الصحفيين الذين يغطون الأحداث في العراق العمل في الخفاء خشيةً من اعتبارهم "جواسيس" بسبب انتمائهم إلى وكالات صحافية دولية أو انتماء المؤسسات الصحافية التي يعملون لحسابها إلى جهة سياسية محددة. وعلى هذا الأساس، تلقى معظم الموظفين العاملين في صحيفة الصباح ومحطة التلفزة العراقية من شبكة الإعلام العراقي تهديدات بالقتل فيما لاقى 24 منهم مصرعه منذ بداية النزاع.

شهد العام 2006 تجدد عمليات اختطاف الصحفيين التي بلغت الذروة في العراق. فقد تعرّض 17 عاملاً محترفاً في القطاع الإعلامي للاختطاف في البلاد تمت تصفية سبعة منهم. إلا أن هذه العمليات لم تقتصر على العراق وإنما طالت أيضاً الأراضي الفلسطينية التي اختطف فيها ستة صحفيين استخدموا كعملة تبادل يطلقون على إثرها سالمين معافين دونما أن تتولى السلطات إحالة الخاطفين إلى القضاء. ومنذ وصول حماس إلى الحكم في العام 2006، بات العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي يواجهون تهديدات جديدة في الأراضي الفلسطينية تمثلت بمعاناتهم المواجهات العنيفة بين مؤيدي الحزب الإسلامي ومويدي حركة الفتح التي ينتمي إليها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فضلاً عن الاعتداءات الناتجة من انتمائهم إلى وسيلة إعلام تابعة لإحدى الحركتين السياسيتين. وتضاف هذه الاعتداءات إلى المخاطر المحدقة بالصحفيين الذين يغطون المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والمحاربين الفلسطينيين في الأراضي. ففي العام 2006، أصيب 17 عاملاً محترفاً في القطاع الإعلامي بالنيران الإسرائيلية.

تحت جزمة الأنظمة الدكتاتورية

على رغم الوعود المتكررة، لم تعرف دول المنطقة أي تقدم في مجال الديمقراطية. فيخضع الصحفيون لمشيئة الملوك والرؤساء "مدى الحياة" الذين يحكمون السيطرة على وسائل الإعلام بقبضة من حديد. ففي المملكة العربية السعودية، تمارس السلطات سيطرة لا تشوبها شائبة على القطاع الإعلامي وتحرص على صرف الصحفيين الأكثر جرأة بلا مبرر. وفي سوريا، لا يزال الصحفيون والناشطون السياسيون يتعرضون للاعتقالات الاعتباطية والمحاكمات الجائرة منذ تسلّم النظام البعثي الدكتاتوري مقاليد السلطة في العام 1963 مع الإشارة إلى أن وصول بشار الأسد إلى سدة الرئاسة في العام 2000 لم يؤد إلى أي تحسّن في هذا المجال. أما الرئيس زين العابدين بن علي فلم يخفف من سيطرته على الصحافة على رغم مرور عشرين عاماً على تربيته على عرش الحكم في تونس مانعاً الأصوات المستقلة الخاضعة للرقابة المشددة عن التعبير بكل الوسائل المتاحة. وفي ليبيا، يستمر معمر القذافي في إرهاب الصحفيين لأن

انتقاد "الأخ قائد الثورة" يعدّ قدحاً في الذات الملكية قد يؤدي بمطلقه إلى السجن مباشرة.

في معظم دول المنطقة، تترافق السيطرة على وسائل الإعلام بقانون مطبوعات خانق للحريات. فلم تتوصل الأنظمة بعد إلى إدخال تعديلات لم تنفك عن الوعد بها منذ بداية الألفية الثالثة على النصوص المنظمة لعمل الصحفيين. وفي السياق نفسه، لم تلغى عقوبات السجن من المواد القانونية فيما لا يزال الصحفيون يحظون بهامش تصرف ضيق ويضطرون لممارسة الرقابة الذاتية. وفي مصر، سارع العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي إلى تغيير لهجتهم نظراً إلى فرض التعديلات الجديدة المدخلة على قانون المطبوعات في تموز/يوليو 2006 قيوداً إضافية على عملهم. وفي الكويت، لا يزال إلغاء العقوبات من جناح الصحافة محدوداً كونه يقترن بعدة استثناءات تتمثل بشكل أساسي بالانتهاكات التي تطال الذات الإلهية وذوات الأنبياء وآل البيت والصحابة وزوجات النبي مع الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات تخضع للقانون الجزائي الذي يلحظ عقوبات بالسجن بحق كل من يقدم عليها.

ثقل الأديان

لا تزال معالجة المسائل الدينية تعرّض الصحفيين لمآزق حساسة أجبرت البعض منهم على مواجهة تبعات خطيرة لم يكونوا ليتصوّروها إثر توليهم ملف الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد المنشورة في صحيفة جيلاندز بوستن Jyllands-Posten في أيلول/سبتمبر 2005. فما كان من السلطات الأردنية واليمنية والجزائرية إلا أن استسلمت لضغوطات المتطرفين الإسلاميين زاجةً بعدة صحافيين أقدموا على نشر كامل الرسوم موضوع الخلاف أو جزء منها لتمثيل موجة الغضب العارمة في العالم الإسلامي وراء القضبان. وبدلاً من تهدئة الرأي العام الذي انقضّ على الممثلين الدبلوماسيين للدنمارك في المنطقة، أقدمت الأنظمة العربية على فرض الرقابة على الصحافة لتسجيل انتصارات على المتطرفين الإسلاميين. وقد شكّلت هذه القضية سابقة في المنطقة التي باتت فيها "الإساءة إلى الدين الإسلامي" أحد أبرز الأسباب الموجبة لملاحقة العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي قضائياً. وفي إيران، خضع سبعة صحافيين للاستجواب إثر نشر مقال انتقادي حول آية الله الخميني فيما أحيل صحافيان في المغرب إلى القضاء لنشرهما نكتاً تهزأ بالدين.

إسرائيل

- المساحة: 21060 كلم²
- عدد السكان: 6725000
- اللغات: العبرية، العربية
- رئيس الحكومة: إيهود أولمرت

يحظى الصحفيون الإسرائيليون بحرية تعبير لا مثيل لها في المنطقة. ومع أن سنة 2006 كانت من أقل الأعوام خطورة على حياة العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، إلا أن مشاكل كثيرة لا تزال تعترضهم.

انخفض عدد ضحايا النيران الإسرائيلية في القطاع الإعلامي بشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 مع انعدام القتلى وإصابة 17 فرداً وحسب. إلا أن مراسلون بلا حدود توجّهت في كانون الأول/ديسمبر إلى إسرائيل للتنديد بغياب الشفافية في التحقيقات التي تجريها السلطات في حين أن المكتب الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أكد إجراءه تحقيقات في مختلف القضايا مشدداً على "عدم كفاية الأدلة لإدانة أفراد محددين".

أصيب عدة صحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث في الأراضي الفلسطينية والحرب في لبنان. ففي 7 تموز/يوليو، تلقى مصوّر وكالة الأنباء التركية إخلاص حمدي الخور ثلاث رصاصات إسرائيلية فيما كان يصوّر المواجهات بين المحاربين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وبعد بضعة أيام، وقع حوالي عشرين عاملاً محترفاً في القطاع الإعلامي ضحية النيران الإسرائيلية لدى تغطيتهم توغل الجيش في قطاع غزة. وقد أصيب مصوّر التلفزيون الرسمي الفلسطيني ابراهيم العطلة بشظايا اخترقت قفصه الصدري على رغم ارتدائه سترة واقية للرصاص ترد عليها عبارة "إعلام" فيما أصيب مساعده وصحافي آخر ياباني الجنسية وتضررت سيارة تابعة لوكالة رويترز.

على صعيد آخر، يواجه الصحفيون الفلسطينيون عوائق كثيرة تفرضها عليهم السلطات الإسرائيلية التي تعتبرهم رعايا فلسطينيين. فتعرقل تنقلاتهم بين قطاع غزة والضفة الغربية لأسباب أمنية. وفي العام 2006، لم يتردد الجيش الإسرائيلي عن اقتحام مقرات وسائل الإعلام ومنازل الصحفيين في الأراضي الفلسطينية بحثاً عن أسلحة و"معدّات غير شرعية".

وفي هذا السياق، لا يمكن التغاضي عن منع صحافيي قناة الجزيرة عن تغطية الحرب في لبنان في صيف العام 2006. فقد خضع مدير مكتب القناة في القدس وليد العمري في 17 و18 تموز/يوليو للاستجواب فيما كان يجري تحقيقاً شمالي البلاد كما تعرّض أعضاء آخرون من فريق عمل الجزيرة للتهديد المباشر حينما اقتربت سيارة تابعة للقوات الإسرائيلية من الصحافية جيفارا البديري أثناء تغطيتها اقتحام الجيش في نابلس وأطلقت النيران باتجاه فريق العمل. فأصيب الفني وائل طنطوس برجله.

إيران

- المساحة: 1648200 كلم²
- عدد السكان: 69515000
- اللغة: الفارسية
- مرشد الجمهورية: علي خامنئي
- رئيس الجمهورية: محمود أحمدني نجاد

في العام 2006، خضع عشرات الصحفيين للاستجواب لانتقادهم السلطات وقد احتجز البعض منهم سراً في ظروف صعبة دونما أن يسمح لهم بتوكيل محام. وعلى رغم تدني نسبة اعتقال الصحفيين، إلا أن عدداً منهم وقع ضحية إجراءات قضائية لا أول لها ولا آخر فضلاً عن تهديدات يومية في خلال ممارستهم مهنتهم.

منذ وصول الرئيس المحافظ محمود أحمدني نجاد إلى سدة الرئاسة في آب/أغسطس 2005 مع فريق عمله المؤلف من قادة سابقين من حراس الثورة الإيرانية وأجهزة الاستخبارات، لم يوفر وسيلة لقمع العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي. ففي العام 2006، خضع 38 صحافياً للاستجواب فيما فرضت الرقابة على عشر وسائل إعلام. وفي أيار/مايو، تعرض صحافيان للتوقيف في شمال البلاد إثر نشرهما رسماً كاريكاتورياً يمثل صرصاراً يتحدث باللغة الأذرية في حين أن أربعة آخرين خضعوا للاستجواب لنقلهم سخط الأقلية الأذرية في البلاد في مقالاتهم.

كذلك، أحصت مراسلون بلا حدود عدة اعتقالات سرية للصحفيين ترافقت بإنكار حقوقهم الأساسية. وعلى سبيل المثال، استدعت النيابة العامة مراسل وكالة الصحافة التركية الفرات في مهاباد (شمال شرق إيران) شيركو جهاني في 27 تشرين الثاني/نوفمبر واحتجزته بأمر من المدعي العام لتسليمه وسائل الإعلام الأجنبية مقابلات أجراها حول وضع حقوق الإنسان في كردستان. فباشراً إضراباً عن الطعام للاحتجاج على توقيفه التعسفي رافضاً دفع كفالاته البالغة خمسة ملايين تومن (حوالي 5500 يورو). وقد ظلت أسرته تجهل مصيره لمدة أسبوع. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، كان شيركو جهاني لا يزال معتقلاً في سجن مهاباد.

في خلال هذا العام، تعرضت عدة وسائل إعلام للاعتداء. ففي شباط/فبراير، أضمرت منظمات حكومية ومدارس قرآنية النيران في مجلة تامادون هورموزغان Tamadone Hormozgan في بندر عباس جنوبي البلاد إثر إدانة سبعة صحفيين من هيئة التحرير بتهمة "إهانة آية الله الخميني" كما نظم عدد من القادة الدينيين من مدينة بوشهر (الجنوب) مظاهرات في 13 تشرين الأول/أكتوبر أمام مقر المجلة الأسبوعية سفير داشتستان Safir Dashtestan التي نشرت مقالاً ينتقد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي.

لكن الرقابة الذاتية لا تزال الوسيلة الأمضى لتضمن وسائل الإعلام بقاءها على قيد الحياة نظراً إلى وجود عدد من الخطوط الحمراء التي لا يجوز تخطيها مثل الشخصيات المرموقة في النظام، والمحرمات الاجتماعية، وحقوق المرأة، والمطالبات بالهوية الإقليمية. ومن شأن الرقابة

الذاتية هذه أن تفسر جزئياً تدني عدد الصحفيين المحكوم عليهم بعقوبات بالسجن. صحيح أنه غالباً ما يستفيد هؤلاء من إخلاء سبيل مؤقت، إلا أنهم يعجزون عن العمل بحرية لأنهم معرضون للعودة إلى السجن بأي لحظة إذا ما نشروا مقالاً جديداً لا يروق السلطة. وقد اقترن التنكيل بالصحفيين بوضع السلطات الإيرانية في خلال العام 2006 مشروع قانون جديد يفرض تسجيل العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي لدى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. ولا بد من الإشارة إلى أن مراسلون بلا حدود أحصت في خلال هذا العام منع 54 صحافياً على الأقل عن مزولة مهنتهم. وقد دفعت هذه الضغوطات القضائية العديد منهم إلى الهجرة.

اغتيال صحافية في ظروف غامضة

أقدمت القوات الإيرانية بين 20 و23 تموز/يوليو إلى قتل الصحافية التركية الكردية الأصل أيفر سيرسي العاملة في وكالة الصحافة التركية الفرات في إقليم آذربيجان (شمالى غربى إيران). وقد أشارت المعلومات الأولية إلى مقتل الصحافية في عملية نظمها الجيش ضد المتمردين الأكراد. ولكن الشهادات التي تمكنت مراسلون بلا حدود من استقائها قد أفادت بأن الصحافية لاقت حتفها فيما كانت تتوجه إلى الحدود إثر انتهائها من إعداد تقرير حول سلسلة من عمليات الانتحار أقدمت نساء كرديات عليها. إلا أن السلطات الإيرانية رفضت تقديم أي تفسيرات حول الظروف المحيطة بمقتل الصحافية كما امتنعت عن تسليم جثتها إلى أسرته. كذلك، لم يتم تحديد قاتلي الصحافية الإيرانية الكندية زهرة كاظمي التي خضعت للاستجواب لتصويرها أسر المعتقلين أمام سجن إيفين (شمالى طهران) على رغم مرور ثلاثة أعوام.

أكبر غانجي حر بعد مرور ستة أعوام على اعتقاله

أطلق سراح رئيس تحرير المجلة الأسبوعية راهي نو Rah-e-No أكبر غانجي في 18 آذار/مارس 2006 بعد مرور ستة أعوام على اعتقاله بتهمة "المشاركة في ارتكاب جريمة ضد الأمن القومي" و"الدعاية المضادة للنظام الإسلامي" و"إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية والقيم المقدسة في النظام" علماً بأنه تعرض للملاحقة لكشفه ملابسات بعض الجرائم التي ارتكبت بحق معارضين ومثقفين في أواخر العام 1998 واتهامه مسؤولين سياسيين مرموقين من أمثال علي فلاحيان وهاشمي رفسنجاني. وقد احتجز أكبر غانجي في زنزانه انفرادية أضرب فيها عن الطعام أكثر من ستين يوماً في العام 2005 تنديداً باعتقاله. ولدى خروجه من السجن، شارك الصحافي في مؤتمر صحافي في مقر مراسلون بلا حدود في باريس ذكّر في خلاله بضرورة التطرق إلى موضوع حقوق الإنسان في كل مراحل الحوار بين إيران وسائر دول العالم كما حذر من الانغماس في معالجة التحديات الاقتصادية التي من شأنها تحويل الأنظار عن هذا الجدل.

الأردن

- المساحة: 89210 كلم²
- عدد السكان: 5703000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: الملك عبدالله الثاني بن الحسين

منذ تسلّم الملك عبدالله الثاني مقاليد السلطة في العام 1999، لم ينفك عن وعد الشعب الأردني بالتحريير السياسي. ولكن السلطات الأردنية لا تزال تعتمد حملة "مكافحة الإرهاب" -التي أطلقت إثر اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 - حجةً لتأجيل استحقاق الإصلاحات ولا سيما تلك التي يفترض إدخالها على قانون الصحافة. وفي العام 2006، أدت قضية الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد إلى محاكمة صحافيين.

تمارس أجهزة الاستخبارات رقابة مشدّدة على الصحافيين الأردنيين الملمزين بالانتساب إلى جمعية الصحافة الأردنية التابعة للدولة والمعرضين لقضاء عقوبات بالسجن تنزل بكل من ينشر معلومات من شأنها أن "تسيء إلى العلاقات الدبلوماسية" أو تطال الملك والأسرة المالكة في حين أن الملك قد أعرب عدة مرات عن تأييده إلغاء العقوبات من جنح الصحافة. وبما أن الخطوط الحمراء واضحة بالنسبة إلى الجميع، فنادرًا ما يتخطاها الصحافيون الذين يفضلون الالتزام بالرقابة الذاتية.

إلا أن قضية الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها صحيفة جيلاندز بوستن Jyllands-Posten الدنماركية في أيلول/سبتمبر 2005 أثارت ردود فعل عنيفة في المملكة الهاشمية. ففي كانون الثاني/يناير 2006، دعا البرلمانون الأردنيون رسمياً إلى "معاقبة" المسؤولين عن الرسوم الكاريكاتورية الإثنتي عشر وإخضاعهم للمساءلة القانونية باعتبار أنهم ارتكبوا "جريمة دينية". أما الملك عبدالله الثاني الذي تعود شرعيته جزئياً إلى تحدره من أسرة الرسول فقد أدان بنفسه التدنيس والايذاء غير المبررين للمشاعر الإسلامية معتبراً أن نشر الرسوم الكاريكاتورية هذه يرمي إلى الإساءة إلى النبي محمد والدين الإسلامي. وفي هذا السياق، حظرت السلطات توزيع عدة صحف أجنبية اختارت نشر الرسوم الكاريكاتورية - من بينها الصحيفتان الفرنسيةتان فرانس سوار France-Soir وليبراسيون Libération والصحيفة الإسبانية إيل بايس El Pais - في شباط/فبراير.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن صحافيين دفعا ثمن هذه الأزمة: رئيس تحرير المجلة الأسبوعية شيحان هاشم الخالدي ورئيس تحرير المجلة الأسبوعية المحور جهاد المومني. فقد خضعا مرتين للاستجواب لنشر المجلة الأولى ثلاثة رسوم كاريكاتورية ترافقت بدعوة إلى "التعقل" ولنشر المجلة الثانية الرسوم الكاريكاتورية كافة لتمثيل مقال حول التنديد العام بها. فاتهما بالإساءة إلى "الشعور الديني" وحكم عليهما في 31 أيار/مايو بالسجن لمدة شهرين.

أما قتل القوات الأمريكية لزعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي فآثار جملة من الاضطرابات في مسقط رأسه الأردن. فتم اعتقال أربعة برلمانيين ينتمون إلى الأخوة المسلمين

لتقديمهم التعازي إلى أسرته في حين أن رئيس مكتب المحطة الفضائية الجزيرة في عمان ياسر أبو هلاله خضع للاستجواب في 8 حزيران/يونيو لاجرائه مقابلة مع صهر الزرقاوي ولم يسمح له بمتابعة التسجيل.

البحرين

- المساحة: 710 كلم²

- عدد السكان: 727000

- اللغة: العربية

- رئيس الدولة: الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

لم تترافق درب الديمقراطية التي خاضتها المملكة بإلغاء العقوبات من جناح الصحافة. فلا تزال سيطرة الدولة محكمة على وسائل الإعلام كما لا تزال الرقابة سائدة في البلاد.

ما لبثت الإصلاحات الديمقراطية التي اقترحها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السني لدى وصوله إلى سدة الرئاسة في العام 1999 أن أُقرت حتى باءت بالفشل إثر اصطدامها بمطالبات الأغلبية الشيعية بالاعتراف دستورياً بهويتها. ومع أن الصحفيين ازدادوا انتقاداً للسلطات، إلا أن قانون المطبوعات لا يزال يحول دون ممارستهم عملهم في ظروف طبيعية ويلحظ عقوبات بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وخمسة أعوام بحقهم. لذا، تبقى الرقابة الذاتية الوسيلة الأمضى ليحافظ الصحفيون على وظائفهم.

شهد العام 2006 فضيحة سياسية تورطت فيها الأسرة المالكة وبعض السياسيين في المملكة التي رحل منها المواطن البريطاني السوداني الأصل صلاح البندر إثر توزيعه تقريراً مفصلاً حول الاختلاسات في فترة الانتخابات. وقد أصدرت المحكمة العليا في البحرين في 4 تشرين الأول/أكتوبر قراراً يقضي بمنع الصحافة عن نشر أي معلومات أو تعليقات حول هذه القضية التي عرفت بفضيحة البندر (Bandargate). وفي خلال هذا الشهر، تلقى كل من الصحفي العامل في الميثاق حسين منصور والصحافي العامل في الوسط محمد العثمان تهديدات مجهولة المصدر عبر الهاتف لكتابتهما مقالات في هذا الصدد.

في نيسان/أبريل 2005، أقرت الحكومة قانوناً يفرض تسجيل مواقع الإنترنت التي تتناول شؤون البحرين لدى وزارة الإعلام. إلا أنها لم تطبق هذا النص الذي نددت مراسلون بلا حدود به في حين أن السلطات عمدت إلى حجب عدة مواقع إعلامية ومدونات سياسية في تشرين الأول/أكتوبر 2006 قبل استحقاق الانتخابات التشريعية بشهر فضلاً عن فرض الرقابة على المنشورات التي تتناول فضيحة البندر على شبكة الإنترنت.

الجزائر

المساحة: 2381741 كلم²

عدد السكان: 32854000

اللغة: العربية

رئيس الدولة: عبد العزيز بوتفليقة

في العام 2006، عمدت السلطات إلى تأييد وسائل الإعلام الجزائرية تارةً وانتقادها طوراً. فلم يقترن قرار العفو العام الصادر عن رئيس الدولة بحق الصحافيين المدانين بجنح صحافة بتعديل قانون الصحافة الذي طال انتظاره.

لا يخفى أن القرار الصادر عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 5 تموز/يوليو 2006 والقاضي بالعفو عن كل العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي المحكوم عليهم بقضايا "القذف والشتم" ضد "المسؤولين الحكوميين والرئيس ومختلف الهيئات النظامية"، قد ساهم في تحرير عدة صحافيين من الغلال القضائية التي كانت تكبلهم ولكنه لم يضع حداً للقمع الممارس على الصحافة الجزائرية. ففي العام 2006، لم تفلت وسائل الإعلام من الملاحقات القضائية كما لم يتوقف رؤساء تحرير مختلف الصحف عن الخشية من إقفال صحفهم كما حلّ بصحيفة لو ماتان Le Matin منذ عامين. وفي هذا السياق، خضع خمسة صحافيين على الأقل للاستجواب في العام 2006.

بالإضافة إلى قانون الصحافة الذي لا يزال يلحظ عقوبات بالسجن - بحق كل من يوجّه ألقاباً مهينة إلى رئيس الجمهورية أو يشهرّ به بشكل خاص -، صدر قرار جديد تم التصويت عليه في شباط/فبراير 2006 حول تنفيذ الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية وهو قرار لا يقل خطورة عن المواد الواردة في قانون الصحافة لا سيما أنه يلحظ عقوبات بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامات تصدر بحق كل فرد يستغل جروح المأساة الوطنية ببياناته وكتابات وأفعال أخرى "لانتهاك مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، أو الإساءة إلى كرامة عملائها الذين خدموها بشرف، أو التكدير بصورة الجزائر على الصعيد الدولي".

التلاعب بالقضاء

لا شك في أن المحاكمات التي جرت هذا العام تسلط الضوء على تلاعب السلطات الجزائرية بالقضاء. فتشكل العقوبات التي فرضتها محكمة الدرجة الأولى بدايةً مسلسل سياسي قضائي جديد حدّدت نتائجه مسبقاً. وقد أعلم عدة صحافيين مراسلون بلا حدود بعدم تسلّم دعاوى لحضور محاكمتهم. وعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة حسين داي في ضاحية العاصمة الجزائرية في 31 تشرين الأول/أكتوبر قراراً بالسجن لمدة ستة أشهر فضلاً عن غرامة تبلغ 20000 دينار (أي ما يعادل 220 يورو) بحق مدير عام صحيفة الشروق علي فضيل والصحافية نائلة بن رحال إثر تقدّم الرئيس الليبي معمر القذافي بدعوى القذف بحقهما. كذلك، أصدرت المحكمة حكماً يقضي بتعليق صدور الصحيفة لمدة شهرين فإرضةً عليها دفع تعويض وقدره 500000 دينار (5500 يورو) إلى الرئيس الليبي. وفي قضية أخرى، أصدرت محكمة جيجل التي تبعد 360 كلم شرقي العاصمة في 25 كانون الأول/ديسمبر

قراراً غيابياً بحق رئيس تحرير صحيفة الوطن عمر بلهوشات والصحافي شوقي عماري بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة "القدح" إثر نشر مقال يندد بالاختلاس الذي أقدم عليه أحد الموظفين الرسميين المرموقين.

فضلاً عن ذلك، اكتشف الصحافيون في العام 2006 وجود شكاوى وأحكام قضائية بحقهم لم يكونوا مطلعين عليها. وهذه هي حال مراسل الصحيفتين الفرنسيتين لو فيغارو Le Figaro ووست فرانس Ouest-France في الجزائر أرزقي آيت العربي الذي علم، إثر رفض السلطات تجديد جواز سفره، بوجود حكم بسجنه لمدة ستة أشهر يعود إلى كانون الأول/ديسمبر 1997. فقد تقدّم مدير سابق لمديرية تطبيق العقوبات الملحقة بوزارة العدل بشكوى القذف والشتم ضد السيد آيت العربي لتنديده في مقال نشره في نيسان/أبريل 1994 في المجلة الأسبوعية ليفينمان L'Événement بموقف هذا المدير السلبي تجاه العنف الذي يتعرّض المعتقلون له في سجن لامبيز Lambèse.

أما مدير صحيفة لو ماتان Le Matin محمد بنشيكو فقد قضى مدة عقوبته البالغة عامين بكاملها إثر صدور حكم بحقه في 14 حزيران/يونيو 2004 بتهمة "ارتكاب مخالفة في إطار مراقبة صرف العملة ونقل الرساميل". والواقع أنه تم استجوابه في مطار الجزائر فيما كان يحمل إيصلاً مصرفياً بمبلغ مالي فادح محرر بالدينار. وفي شباط/فبراير 2004، نشر كتيباً بعنوان "بوتفليقة... دجال جزائري" في خضم الحملة الرئاسية. وفي العام نفسه، تم بيع مقر صحيفته في المزاد العلني نتيجة للإصلاح الضريبي وتوقيف الصحيفة عن الصدور تحت ضغط إحدى المطابع التابعة للدولة التي كانت تطالب بتسديد ديونها.

في النهاية، لم تفلت الجزائر من حمى الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية للنبي محمد التي اندلعت في العالم العربي. ففي شباط/فبراير، تعرّض رئيس تحرير المجلة الأسبوعية الرسالة كامل بوسعد ورئيس تحرير المجلة الأسبوعية السفير بركان بوردبالة للسجن لمدة شهر لنشرهما الرسوم موضوع الجدل. وكانت وزارة الإعلام قد تقدّمت بشكوى ضدهما على أساس البند 2 من المادة 144 مكرر من القانون الجزائري الذي يلحظ عقوبات بالسجن تتراوح بين 3 و5 أعوام تنزل بحق "كل من أساء إلى الرسول والأنبياء والرسل وشهر بعقيدة الإسلام أو مبادئها". ولا تزال القضية جارية. وفي الملف نفسه، أقيمت مديرا المحطتين الرسميتين كانال الجيري Canal Algérie و3 A3.

السلطة الفلسطينية

- المساحة: 6207 كلم²
- عدد السكان: 3889000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: محمود عباس

منذ وصول حركة حماس إلى سدة الرئاسة في كانون الثاني/يناير 2006، بات العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي يواجهون تهديداً مزدوجاً في الأراضي الفلسطينية. فإذا بهم واقعون بين نيران القوات الإسرائيلية من جهة والمواجهات العنيفة بين مؤيدي الحزب الإسلامي وأعضاء حركة فتح التي ينتمي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إليها من جهة أخرى.

مع أن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في آب/أغسطس 2005 ساهم في تحسّن ظروف العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي في الأراضي الفلسطينية، إلا أن الانقسامات الداخلية بين حركتي حماس وفتح أسست لدوامة جديدة من أعمال العنف. ففي 17 كانون الأول/ديسمبر 2006، أصيب مراسل الصحيفة الفرنسية ليبراسيون Libération ديديه فرانسوا بطلقة نارية في مدينة غزة التي تشكل صميم هذه الصراعات الأخوية.

غالباً ما يدفع الصحافيون الفلسطينيون ثمن التصنيفات القائمة بين مؤيدي حماس ومؤيدي فتح. وعلى هذا الأساس، تعرّض حوالي عشرة صحافيين للاعتداء ومن بينهم مراسلو وسائل الإعلام الرسمية فيما كانوا يغطون أحداثاً نظّمتها حركة حماس. وفي أيلول/سبتمبر 2006، أقدم عدة رجال مسلّحين على تخريب مقر وكالة الصحافة الرسمية وفا وتدمير معدّاتها لأنها تشكل، وفقاً لقيادة الفصائل الفلسطينية ورئيس الوزراء المنتمى إلى حركة حماس اسماعيل هنية، جهاز برويغاندا لحركة فتح. وفي حزيران/يونيو، اقتحم حوالي مئة عضو من الجناح المسلّح لحركة حماس، كتائب عز الدين القسام، مقر هيئة الإذاعة والتلفزيون في خان يونس جنوبي قطاع غزة وأطلقوا النار على المعدّات واعتدوا على الموظفين. وقد عرفت مختلف المؤسسات الصحافية التابعة لفصائل أخرى المصير نفسه ومن بين هذه المؤسسات إذاعة صوت الشعب التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دمر مقرّها ومحطة الإرسال الوحيدة فيها في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

أما الصحافيون الأجانب فلم ينجوا من ارتفاع حدة العنف في الأراضي الفلسطينية. ومنذ الأول من كانون الثاني/يناير 2006، تعرّض ستة منهم للاختطاف دونما نسيان محاولة اختطاف المراسلين البلجيكيين التي أحبطت في خان يونس. وقد أخلي سبيل معظم المختطفين بعد بضع ساعات أو أيام حظوا في خلالها "بمعاملة جيدة". إلا أن الصحافيين الأمريكيين من قناة التلفزة فوكس نيوز Fox News ستيف سنتاني وأولاف ويغ المختطفين في 14 آب/أغسطس قد احتجزا لمدة أسبوعين على يد كتائب الجهاد المقدّس التي أعلنت مسؤوليتها عن العملية بعد تسعة أيام مطالبةً بإطلاق سراح كل المسلمين الذين تعقلهم الولايات المتحدة الأمريكية في غضون 72 ساعة. ولكنه يبدو أن عمليات الاختطاف هذه لا تخضع لأي دافع

سياسي. فغالباً ما يتصرّف الخاطفون على هذا النحو "بدافع اليأس" لإبلاغ المسؤولين بشكاويهم المتمثلة بطلب العمل بالنسبة إلى البعض وبالمطالبة بترقية أو مكافأة مالية بالنسبة إلى البعض الآخر مستخدمين الصحفيين كعملة تبادل.

العراق

- المساحة: 438320 كلم²

- عدد السكان: 28807000

- اللغة: العربية، الكردية

- رئيس الدولة: جلال طالباني

يعدّ العام 2006 أكثر الأعوام دموية في العراق منذ بداية النزاع في آذار/مارس 2003 نظراً إلى مقتل أكثر من 60 عاملاً محترفاً في القطاع الإعلامي واختطاف حوالي عشرين آخرين. وقد ترافق تدهور وضع الصحفيين الأمني بفرض السلطات العراقية عدداً من القيود على الصحافة من شأنها أن تقضي على تعددية الإعلام.

لم تتمكن السلطات العراقية العاجزة أمام الفوضى السائدة في البلاد من حماية الصحفيين المحليين والأجانب على حد سواء. ففي العام 2006، تعرّض 65 صحافياً ومعاوناً إعلامياً للاغتيال علماً بأن بول دوغلاس من المحطة الأمريكية سي بي أس CBS وفني الصوت جايمس برولان هما الأجنيبان الوحيدان من بين هؤلاء. أما الآخرون فعراقيون لا يحظون بأي تدابير حماية خاصة ويشكلون الأهداف المفضلة للمعتدين. فإذا بعدد كبير منهم يسارع إلى السفارات الغربية في بغداد أو الدول المجاورة لإيداع طلبات باللجوء السياسي لا سيما أن تعاونهم مع وسائل الإعلام الأجنبية، وبالتحديد الإنكليزية منها، يعرضهم لموجة من التهديدات صادرة عن حركات المقاومة العراقية التي تعتبرهم جواسيس.

تعدد الاعتداءات المنظمة

غالباً ما يقع الصحفيون العاملون في العراق ضحية الاعتداءات المنظمة. فليسوا بمنأى عن الخطر في أي بقعة من البلاد أكانوا في سياراتهم أو أمام منزلهم أو في مكاتب وسيلة الإعلام التي يعملون لحسابها. وفي 7 أيار/مايو، انفجرت سيارة مفخخة في مرآب مبنى الصحيفة العراقية الصباح في بغداد، مما أسفر عن مقتل فني يعمل في قسم الطباعة وإصابة أكثر من عشرين آخرين في صفوف الصحفيين. كذلك، لاقى مصوّر من التلفزيون العراقي الشرقية حتفه في 13 تشرين الثاني/نوفمبر أمام منزله في الموصل (حوالي 400 كلم من بغداد) على يد رجال مسلّحين يتنقلون بسياراتهم.

لم ينجُ العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي من الصراعات المذهبية التي تجتاح البلاد. فإذا بهم يدفعون ثمن انتماء وسيلة الإعلام التي يعملون لحسابها لتكتل سياسي شيعي أو سني. وفي اعتداء وقع في 12 تشرين الأول/أكتوبر، لاقى 11 موظفاً من محطة التلفزة الشعبية مصرعهم. وفي تفاصيل الحادثة أن رجالاً مسلّحين ومقتنعين ركنوا سياراتهم الأربعة أمام مقر المحطة في الصباح الباكر وقتلوا حراس الأمن قبل أن يدخلوا المبنى بحثاً عن الصحفيين المتواجدين فيه. إلا أن المعتدين لاذوا بالفرار دونما الشعور بأي قلق على رغم مضيهم أكثر من عشرين دقيقة في المبنى.

سوق الرهائن

ازدهرت "تجارة" الرهائن في العام 2006 مع اختطاف 20 عاملاً محترفاً في القطاع

الإعلامي (حدثت 14 عملية اختطاف في العام 2005) تمت تصفية سبعة منهم. وفي 7 كانون الثاني/يناير، عمد رجال مسلّحون إلى اختطاف الصحافية الأمريكية المستقلة جيل كارول من حي العدل في بغداد فيما كان يفترض بها لقاء أحد القادة السياسيين السنين وقتل مترجمها ألان أنوية رمية بالرصاص. وقد أطلق سراح الصحافية في 30 آذار/مارس بعد احتجازها لمدة ثلاثة أشهر. وفي غضون فترة الاحتجاز هذه، تم اختطاف مراسلين عراقيين آخرين هما ريم زيد وزميلها مروان خزعل العاملين في تلفزيون السومرية لدى خروجهما من مؤتمر صحافي في الأول من شباط/فبراير عقد في مقر الحزب الإسلامي في حي اليرموك في العاصمة العراقية. فقد اعترض أربعة رجال مسلّحين طريقهما واقتاداها إلى جهة مجهولة. وحتى الأول من كانون الثاني/يناير 2007، لم تكن أي معلومة قد توفّرت حول مصيرهما.

إعاقة عمل الصحافيين العراقيين

في العام 2006، اضطر الصحافيون العراقيون لمواجهة قيود ونواهي فرضتها السلطات عليهم. فقد عمدت حكومة نوري المالكي إلى تهديد وسائل الإعلام التي "تحرّض على العنف" بالإفقال. كذلك، اتهمت بعض محطات التلفزة "بتأجيج العصبية الدينية والمذهبية" فمنعتها عن بث أي "مشاهد دماء وجرائم" من شأنها أن "تعزز أعمال العنف". وقد أصدرت وزارة الداخلية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر قراراً يقضي بإقفال محطتي التلفزة السنيتين الزورة وصلاح الدين لبتهما مشاهد لمتظاهرين يحملون صور الرئيس العراقي السابق وينددون بحكم الإعدام الصادر بحقه. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، لم يكن قد سمح لهما بعد بالبت مجدداً.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حظرت السلطات مؤقتاً الوصول إلى البرلمان والمركز الدولي للصحافة المتواجد فيه في المنطقة الخضراء من العاصمة. وقد قطع البث المباشر للنقاشات إثر جدال صاحب نشب حول أعمال العنف المذهبية في البلاد. فضلاً عن ذلك، أنشأت وزارة الداخلية وحدة مراقبة مكلفة باتخاذ إجراءات قانونية بحق وسائل الإعلام التي تبث "معلومات كاذبة". فتتولى هذه الوحدة الاتصال بالصحافيين ووسائل الإعلام لتطلب منهم نشر أو بث بيانات تكذيبية لأخبار تعتبرها خاطئة. وفي حال الرفض، يتعرّض الصحافيون المعنيون للملاحقة. وينطبق هذا الأسلوب الجديد من الرقابة على المحطات الفضائية العربية التي تخضع تغطيتها للوضع العراقي لرقابة مشددة. وعلى سبيل المثال، أقفل مكتب التلفزيون السعودي العربية في بغداد لمدة شهر بتهمة "التحريض على المذهبية" فيما لم يسمح للقناة القطرية الجزيرة بفتح مكتب لها في هذه المدينة.

والجدير بالذكر أن قوى الأمن العراقية تولّت استجواب 30 صحافياً في العام 2006. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، كان أربعة منهم لا يزالون معتقلين دونما توجيه أي تهمة إليهم ومن بين هؤلاء الإعلاميين الصحافي العامل في إذاعة دار السلام التابعة لأحد الأحزاب الإسلامية أحمد علي حماس العبيدي الذي استدعي للاستجواب من منزله الواقع في بغداد في 5 آب/أغسطس.

أما القوات الأمريكية فعمدت إلى توقيف ثمانية صحافيين ومعاونين إعلاميين. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، كان أربعة منهم لا يزالون قيد الاعتقال بلا مبرر. فتحتجز القوات الأمريكية مراسل الوكالة الأمريكية أسوشييتد برس بلال حسين منذ 12 نيسان/أبريل 2006

على خلفية الاشتباه بتورطه مع المتمردين من دون أن توجه أي تهمة إليه.

الكويت

- المساحة: 17820 كلم²
- عدد السكان: 2687000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

مع أن البرلمان أقرّ قانوناً جديداً للمطبوعات من شأنه أن يحمي حقوق الصحفيين الأساسية، إلا أن هؤلاء لا يزالون يتفادون انتقاد قادة الإمارة خشيةً من استهدافهم بأي أعمال انتقامية محتملة.

في 6 آذار/مارس 2006، أقرّ البرلمان الكويتي قانون مطبوعات جديد يجردّ الدولة من صلاحية احتكار منح التراخيص لوسائل الإعلام ويجيز للقاضي وحده الأمر باحتجاز الصحفيين في حال ارتكابهم المخالفات. أما إلغاء العقوبات من جنح الصحافة فلا يزال محدوداً على رغم أهمية هذا التعديل كونه يقترن بعدة استثناءات تتمثل بشكل أساسي بالانتهاكات التي تطال الذات الإلهية وذوات الأنبياء وآل البيت والصحابة وزوجات النبي مع الإشارة إلى أن هذه الانتهاكات تخضع للقانون الجزائي الذي يلحظ عقوبات بالسجن بحق كل من يقدم عليها. والجدير بالذكر أن قانون المطبوعات الجديد هذا ينص على بنود تحد من عمل الصحفيين وقد وردت بشكل غامض قابل لعدة تفسيرات وتأويلات تبقي العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي معرضين للسجن إذا ما ارتكبوا عملاً "يتنافى مع المصالح الوطنية".

إلا أن التعديلات المدرجة في هذا القانون تجيز فتح صحف سياسية كانت ممنوعة بموجب قانون العام 1963 السابق الذي حصر الساحة الإعلامية بخمس صحف وتسمح لوسائل الإعلام برفع شكواها أمام المحكمة الإدارية في حال رفض وزارة الإعلام طلب الترخيص الذي تتقدم به.

في العام 2006، أحييت الصحافية العاملة في جريدة الوطن عزيزة المفرج أمام القضاء لتنديدها بفساد أحد القضاة في مقال من مقالاتها. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة الدرجة الأولى في مدينة الكويت حكماً يقضي بسجنها لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ وتسديدها غرامة تبلغ 1000 دينار (أي ما يعادل 2675 يورو). ولكن الصحافية استأنفت الحكم في حين أنه حكم على رئيس تحرير الصحيفة الشيخ خليفة العذبي الصباح بتسديد غرامة تبلغ 150 دينار (أي 400 يورو). في قضية أخرى، خضع كل من الصحافي خالد العبيسان المطيري ورئيس تحرير صحيفة السياسة أحمد الجارالله في 21 تشرين الثاني/نوفمبر للاستجواب والمراقبة طيلة يوم بكامله لاعتبارهما صدام حسين الرئيس الشرعي للعراق في كتاباتهما. وبعد تعرضهما للملاحقة بسبب "التحريض على العصيان"، أطلق سراحهما إثر سحب وزير الإعلام شكواه.

المغرب

- المساحة: 446550 كلم² (من دون الصحراء الغربية)

- عدد السكان: 31478000

- اللغة: العربية

- رئيس الدولة: الملك محمد السادس

ما لبث الشعب أن تأمل بالتغيير لدى تسلّم الرئيس محمد السادس مقاليد السلطة في العام 1999، حتى أخذت آماله تتبدد تدريجاً. فيتعرّض الصحافيون المغاربة اليوم لملاحقات قضائية تحول دون ممارستهم مهنتهم بحرية على رغم تراجع المحرّمات مؤخراً.

بات مستقبل الصحراء الغربية والدين الاسلامي وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في السنوات الغابرة مواضيع تنصدر عناوين الصحف بفضل الجلسات العلنية لهيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشئت في نيسان/أبريل 2004. أما الملك ودور القصر الملكي في إدارة البلاد فيندرجان في تحقيقات الصحافيين الأكثر جرأة هذه التحقيقات التي تكلفهم عقوبات بالسجن تنصّ عليها حوالى 20 مادة من قانون الصحافة المغربي. وغالباً ما يخضع الصحافيون لإدانان غير متكافئة تلحق بهم تعويضات فادحة بمجرد المس بشخص الملك أو النظام الملكي أو الأمة أو سلامة الأراضي أو الله أو الدين الإسلامي.

باستثناء الإفراج عن مدير المجلة الأسبوعية أخبار الأسبوع أنس تاديلي في 29 كانون الثاني/يناير 2006 بعد مرور 22 شهراً على احتجازه، يمكن وصف العام بالكارثي بالنسبة إلى العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي حتى أنه قد شهد إقفال المجلة الأسبوعية العربية نيشان في 21 كانون الأول/ديسمبر بتهمة "الإساءة إلى الإسلام". فقد أدت الملاحقات القضائية والتهديدات وحالات فرض الرقابة إلى التضيق على الصحافة المستقلة على مدار السنة فيما منع الصحافيون الأجانب المعروفون بتغطيتهم لوضع حقوق الإنسان في 24 تشرين الأول/أكتوبر من دخول أراضي الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة المغربية.

دفعت صحيفتان مغربيتان تصدران باللغة الفرنسية ثمن هذا الاستبسال السياسي القضائي. فقد أصدرت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء في 7 شباط/فبراير قراراً يقضي بأن تسدد المجلة الأسبوعية تيل كيل TelQuel تعويضاً وقدره 500000 درهم (50000 يورو) إلى مديرة إحدى الجمعيات التي رفعت دعوى القذف بحقها. وبعد بضعة أيام، حكم على مدير عام لو جورنال إيدومادير Le Journal Hebdomadaire أبو بكر جامعي والصحافي فهد عراقي بدفع غرامة تبلغ 3100000 درهم (284000 يورو) إثر تقدّم المركز الأوروبي للبحث والتحليل والاستشارات الاستراتيجية بشكوى ضدهما بتهمة "القذف" بسبب نشرهما في عدد 3 كانون الأول/ديسمبر 2005 ملفاً يشكك في موضوعيته لدى إعداد دراسة حول حركة البوليساريو في الصحراء الغربية. والجدير بالذكر أنه قبل إعلان الحكم بيومين، نظّمت السلطات المغربية مظاهرات معادية أمام مقر الصحيفة المتهمّة أيضاً بنشر الرسوم كاريكاتورية للنبي محمد التي وردت في الصحيفة الدنماركية جيلاندز بوستن Jyllands-Posten في

أيلول/سبتمبر 2005.

غالباً ما عمدت عناصر الشرطة المغربية إلى منع الصحفيين عن تغطية مظاهرات أو محاكمات وحتى تصوير حوادث سير بسيطة. وعلى سبيل المثال، أَلقت الشرطة القضائية القبض على الصحفي جمال وهبي من المجلة الأسبوعية الصحفية المغربية في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 فيما كان يصور ثلاثة معتقلين يشتبه بأنهم إرهابيون لدى خروجهم من محكمة الدرجة الأولى في تطوان (على بعد 300 كلم من الرباط). فاضطر الصحفي للإجابة على أسئلة المدعي العام الملكي فضلاً عن أعضاء المديرية العامة للدراسات والتوثيق والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. أما مراسل المحطة الفضائية حسن فتّيح فتعرّض للاعتداء على يد قوات النظام فيما كان يغطي اعتصاماً لأسر المعتقلين السياسيين في الرباط في 15 حزيران/يونيو. وقد استدعت إصابته في عنقه وكتفه نقل إلى المستشفى.

الإنترنت

تتولى المغرب حجب المواقع الإلكترونية المقربة من جبهة البوليساريو الانفصالية فضلاً عن منشورات الحركة الاسلامية "العدالة والإحسان" التي تشكك في شرعية النظام الملكي.

المملكة العربية السعودية

- المساحة: 2149690 كلم²
- عدد السكان: 24573000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود

تبقى المملكة العربية السعودية إحدى الدول الأكثر قمعاً في مجال حرية الصحافة. ففي العام 2006، فصل صحافيان من عملهما لتخطيئهما "الخطوط الحمراء" التي تفرضها الأوساط الدينية المتشددة في البلاد.

تمارس السلطات السعودية سيطرة لا مثيل لها على الإعلام تقترن برقابة ذاتية واسعة. فغالباً ما يدفع الصحافيون الأكثر جرأة غالباً ثمن أي انتقاد يوجهونه إلى النظام والموظفين المرموقين وأي اتهام يطلقونه تجاه سياسات "الأشقاء العرب". ولا شك في أن سخافة محتويات وسائل الإعلام المحلية الناجمة عن انتهاج هذه السياسة التدخلية حولت أغلبية السعوديين إلى محطات التلفزة الأجنبية والإنترنت. وعلى صعيد آخر، لا تزال القناة القطرية الجزيرة الممنوعة في البلاد محرومة من تغطية مناسك الحج في مكة المكرمة للسنة الرابعة على التوالي.

في الواقع، فصل الصحافي فواز تركي العامل في الصحيفة الحكومية أراب نيوز Arab News من عمله في نيسان/أبريل 2006 لوصفه أعمال العنف التي ارتكبتها دولة إندونيسيا المسلمة في خلال احتلالها تيمور الشرقية بين العامين 1975 و1999. وكان الصحافي قد تلقى إنذارات لنشره مقالاً ينتقد فيه الرئيس حسني مبارك.

لا تتردد الدولة عن التدخل مباشرة لفرض الرقابة على العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي. وعلى سبيل المثال، أعلمت وزارة الثقافة والإعلام في 30 تشرين الثاني/نوفمبر قينان بن عبدالله الغامدي بأنه ممنوع عن الكتابة في الصحيفة الحكومية الوطن بلا إعطائه أي مبرر علماً بأن الصحافي يخضع لمراقبة السلطات المشددة التي أجبرته في العام 2002 على الاستقالة من منصبه كرئيس تحرير للصحيفة نفسها وذلك بعد نشره معلومات حول انتشار الجيش الأمريكي في قواعد المملكة.

من جهة أخرى، أقفلت الصحيفة الخاصة شمس في 16 شباط/فبراير لمدة شهر فيما صرف رئيس تحريرها بتال القوس لنشره بعض الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد الواردة في الصحيفة الدنماركية جيلاندز بوستن Jyllands-Posten في أيلول/سبتمبر 2005.

الرقابة على الويب

لا تخفي المملكة العربية السعودية رقابتها للإنترنت. فحلاًفاً للصين التي تتحجج بالمشاكل التقنية لتحجب المواقع الإلكترونية، يشير المسؤولون عن التشريع السعوديون لتصفحي الإنترنت بوضوح إلى الصفحات التي تمنعها السلطات. وتتركز الرقابة على المحتويات الخلاعية والمتعلقة بالثنية الجنسية كما على مواقع المعارضة والمنشورات الإسرائيلية. أما

المدونات فتطرح المشاكل لفارضي الرقابة السعوديين. وفي العام 2005، حاول هؤلاء حجب الأداة الأساسية للتدوين في البلاد blogger.com ولكنهم عدلوا عن قرارهم هذا بعد بضعة أيام وأخذوا يفرضون الرقابة على المدونات التي تزعجهم. وعلى سبيل المثال، أضافوا مدونة "حواء السعودية" "Saudi Eve" إلى لائحتهم السوداء في حزيران/يونيو 2006 لأن المدونة تجرؤ على التحدث عن حياتها العاطفية وانتقاد سياسة الرقابة المنتهجة في البلاد فيها.

اليمن

- المساحة: 527970 كلم²
- عدد السكان: 20975000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: علي عبدالله صالح

أثارت الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية للنبي محمد غضب السلطات اليمنية التي سارعت إلى إعادة إحياء ممارساتها السلطوية السابقة لتقمع كل وسيلة إعلام أقدمت على نشرها.

بعد مرور أكثر من ستة أشهر على نشر الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد في الصحيفة الدنماركية جيلاندز بوستن Jyllands-Posten في أيلول/سبتمبر 2005، تعرّضت ثلاث صحف يمنية خاصة للملاحقة القضائية إثر نشرها مجموعة الرسوم الكاريكاتورية موضوع الخلاف الكاملة أو جزءاً منها لتمثيل مقالات تتناول ردود فعل العالم الإسلامي المختلفة عليها. فتم تعليق المجلات الأسبوعية المستقلة الحرة، ويمن أوبزرفر Yemen Observer، والرأي العام لمدة ثلاثة أشهر فيما أحيل رؤساء تحريرها إلى القضاء بموجب المادة 103 من قانون الصحافة الذي يحظر "نشر كل ما يسيء إلى العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية" ويساهم في "تحقير ديانة سماوية وعقيدة إنسانية".

في هذا السياق، تم توقيف رئيس تحرير يمن أوبزرفر Yemen Observer محمد الأسعدي في 10 شباط/فبراير 2006 واعتقل لمدة أسبوعين قبل إطلاق سراحه بكفالة. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، حكم عليه بتسديد غرامة تبلغ 500000 ريال (أي ما يعادل 1980 يورو). وفي اليوم نفسه، عمدت السلطات إلى اعتقال رئيس تحرير الحرية عبد الحليم أكرم صبرا والصحافي العامل فيها يحيى العابد. ففضى الرجلان ثلاثة أسابيع قيد الاعتقال قبل إطلاق سراحهما بكفالة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة الدرجة الأولى في صنعاء قراراً يقضي بحبسهما لمدة أربعة أشهر ومنعهما عن مزاولة مهنتهما لمدة شهر مع وقف التنفيذ فضلاً عن تعليق صدور الصحيفة لمدة شهر مع وقف التنفيذ. أما رئيس تحرير الرأي العام كمال العلفي فقد حكم عليه في محكمة الدرجة الأولى بالسجن لمدة عام في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أنه لا يزال حراً طليقاً بانتظار إصدار حكم الاستئناف.

على صعيد آخر، اعتقلت أجهزة الأمن اليمنية الصحافي المستقل الفرنسي دانيال غرانكليمان شافي لمدة خمسة أيام. فخضع للاستجواب في 12 تشرين الأول/أكتوبر بتهمة "الدخول غير الشرعي" إلى اليمن فيما كان يرافق مجموعة من الخارجين عن القانون الصوماليين في خلال اجتيازهم خليج عدن مع أنه يملك تأشيرة سفر.

تونس

- المساحة: 163610 كم²
- عدد السكان: 10102000
- اللغة: العربية
- رئيس الدولة: زين العابدين بن علي

في بلاد الرئيس زين العابدين بن علي، يمنع الصحفيون المستقلون والمعارضون عن العمل بكل الوسائل المتاحة. وبين الرقابة والتهديد، تتضاءل حريتهم في التحرك يوماً بعد يوم.

بعد قضاء 15 سنة في السجون التونسية، يخضع المدير السابق للمجلة الأسبوعية الفجر حمادي جبالي للرقابة المشددة حتى أن سطوح المنازل المجاورة وشرفاتها مزروعة بعناصر من أمن الدولة الذين يراقبون أبسط تحركاته ويتجسسون على حميميته. وقد بلغت هذه الرقابة أوجها في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 عندما حال بعض الشرطيين دون حسن سير زفاف ابنته. ويعد حمادي جبالي من بين 1600 أسير سياسي استفاد في 25 شباط/فبراير 2006 من العفو الرئاسي علماً بأنه قد حكم عليه في العام 1992 بالسجن لمدة 16 عاماً "لانتماؤه إلى منظمة غير شرعية" و"رغبته في قلب نظام الحكم".

تتعرض أسر الصحفيين المعتقلين التي تناضل كي لا تسقط أسماء أقربائها في غياهب النسيان لضغوطات كثيرة. ومن بين هؤلاء الصحفيين المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان الأستاذ محمد عبو المعتقل منذ آذار/مارس 2005 لنشره مقالاً على الإنترنت ينتقد فيه رئيس الدولة. ومنذ أن باشرت زوجته السيدة ساميا عبو إضراباً عن الطعام في 13 آب/أغسطس 2006 مطالبة بإطلاق سراح زوجها، باتت تخضع لرقابة مشددة يمارسها عليها عناصر من الشرطة يقفون أمام المنزل العائلي ولا يترددون عن منع الزوار من الدخول. وفي 16 آب/أغسطس، أسيئت معاملة الصحفيين سليم بو خضير وتوفيق العياشي لدى زيارتهما لها لإجراء مقابلة معها. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت السيدة عبو للتهديد أمام أولادها على يد عناصر مسلحين فيما كانت تهم بالعودة إلى المنزل. ولشدة خوفها، لم تجرؤ على دخول منزلها مفضلةً اللجوء إلى بعض الأصدقاء. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، اعتدت مجموعات من الشبان عليها مرتين تحت أنظار الشرطة التي لم تحرك ساكناً فيما كانت تتوجه إلى سجن كيف (على بعد 170 كلم من تونس) حيث يقضي زوجها أيامه. وقد تعرض المعارض السياسي منصف مرزوقي والصحافي سليم بو خضير والمحامي سمير بن عمار الذين كانوا يرافقونها للمعاملة نفسها.

أما الصحفيون الأجانب الذين يتوجهون إلى تونس فيمنعون عن العمل بحرية. وعلى سبيل المثال، استمرت مجموعة من ستة شرطيين بلباس مدني في ملاحقة الصحفي الجزائري عدلان مدي طيلة شهر تشرين الثاني/نوفمبر فيما انتشر عملاء آخرون حول الفندق. وإذا لم تتمكن أجهزة الاستخبارات من مقاطعة أحاديته، فكانت رؤيتهم وقربهم كفيلين بترهيب كل من يتحدث إليه. وعلى صعيد آخر، طردت الصحافية الفرنسية العاملة في موقع backchich.info ليا

لاباي من تونس في 16 أيلول/سبتمبر بلا مبرر.

لم تغب قضية الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد المنشورة في أيلول/سبتمبر 2005 في الصحيفة الدنماركية جيلاندز بوستن Jyllands-Posten عن تونس التي طبقت تدابير الرقابة المشددة على المنشورات "المسيئة إلى الإسلام". وفي هذا الإطار، حظرت نسخة 19 أيلول/سبتمبر 2006 من الصحيفة الفرنسية لو فيغارو Le Figaro التي تنطوي على مقال لروبير ريديكير بعنوان "ما الذي يفترض بالعالم الحر القيام به بوجه التهديدات الإسلامية؟" بموجب قانون خاص بحماية الدين أدى إلى مصادرة صحيفة فرانس سوار France Soir التي نشرت الرسوم الكاريكاتورية موضوع الخلاف.

التنكيل بالمدونين

في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، كان لتونس شرف تنظيم القمة العالمية حول مجتمع المعلومات للبحث في مستقبل الإنترنت في حين أن سياسة الرئيس زين العابدين بن علي في هذا المجال تعتبر من بين الأكثر قمعاً في العالم لا سيما أن الدولة تحكم سيطرتها على المقاهي الإلكترونية التي تعتمد إلى ترشيح الشبكة فيما تخضع لمراقبة الشرطة. وعلى سبيل المثال، يستحيل تصفح موقع مراسلون بلا حدود في هذا البلد. أما المدونون المستقلون والمسؤولون عن مواقع المعارضة فيتعرضون للتهديد على يد أجهزة الأمن التي تحرص على فرض الرقابة الذاتية على الشبكة التونسية.

سوريا

- المساحة: 185180 كلم²

- عدد السكان: 19043000

- اللغة: العربية

- رئيس الدولة: بشار الأسد

لا تزال سيطرة الدولة المحكمة على وسائل الإعلام ومحافظتها على حالة الطوارئ تبرران اعتقال العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي. فقد تم زجّ ثمانية صحافيين ومخالفين إلكترونيين في السجن في العام 2006.

في سوريا بشار الأسد، لا يزال التوقيف الاعتباطي سيّد الموقف. فقد تعتمد السلطات إلى زجّ الصحافيين والناشطين السياسيين في السجن في أي وقت وبأي حجة كونهم يواجهون سلطة حاكمة لا تنفك عن إطالة لألحة الممنوعات والمحرمات. وفي العام 2006، تعرّض عدة صحافيين للاعتقال لإجرائهم مقابلات مع معارضين منفيين، أو لمشاركتهم في مؤتمرات خارج البلاد، أو لانتقادهم سياسة الدولة. وقد تلت هذه الاعتقالات ملاحقات قضائية لا أول لها ولا آخر أمام المحكمة العسكرية في دمشق المخوّلة محاكمة أي شخص يسيء إلى الأمن القومي بموجب قانون العام 1963.

في هذا السياق، حكم على الصحافي المستقل العامل في الصحيفة الإماراتية الخليج والصحيفتين اللبنانيتين النهار والسفير علي عبدالله بالسجن لمدة ستة أشهر لتنديده بضعف الاقتصاد السوري في أحد مقالاته مع الإشارة إلى أنه لم يخضع للمحاكمة إلا بعد مرور خمسة أشهر على توقيفه في 23 آذار/مارس 2006 وأن القضية رفعت إلى المحكمة العادية في البداية ومن ثم أحيلت إلى المحكمة العليا لأمن الدولة فألى محكمة دمشق التي أجّلت المحاكمة عدة مرات. ولكن القضية تخطّت هذه الحدود لتطال الإدانة نجل الصحافي محمد عبدالله الذي أصدر بحقه حكم بالعقوبة نفسها إثر اتصاله بالمحطة الفضائية الجزيرة للتنديد باعتقال والده. وقد سجن الرجلان سراً لمدة شهر في ظروف صعبة تعرّضا فيها للتعذيب لإجبارهما على الاعتراف بالذنب الذي اقترفاه دونما أن يتمكننا من التواصل مع محاميهما أو أسرتهما.

أما الصحافي والكاتب الناشط في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في سوريا منذ أكثر من ثلاثين عاماً ميشيل كيلو، فقد أوقف في 14 أيار/مايو 2006 على خلفية توقيعه إعلان "بيروت - دمشق، دمشق - بيروت" وهو بيان ينادي بإصلاح العلاقات بين الدولتين صادق عليه عدة مثقفين سوريين ولبنانيين من بينهم أنور البني الذي اعتقل بدوره. وقد اتهم ميشيل كيلو المعرّض للسجن المؤبد بـ"إثارة النعرات العنصرية والمذهبية"، ونشر "أخبار كاذبة ومبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة" و"القدح والذم بحق رئيس الدولة والمحاكم". وتعتبر حالته كافية لإظهار تلاعب القضاء السوري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهاز القمعي البعثي. ومع أن قاضي التحقيق المكلف النظر في القضية قد أصدر حكماً بالإفراج المؤقت عن الصحافي، إلا أن قاضياً آخر أدانته موجهاً إليه تهماً جديدة تمنعه عن الخروج من السجن.

وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، كان ميشيل كيلو لا يزال معتقلاً في سجن عدرا (بالقرب من دمشق) بانتظار المباشرة بمحاكمته.

مع زجّ ثلاثة أفراد في السجن لانتقادهم السلطات على صفحات الإنترنت، باتت سوريا تشكل أكبر سجون الشرق الأوسط للمخالفين الإلكترونيين المعتقلين في ظروف صعبة يتعرّضون فيها لسوء المعاملة. فتمنع الحكومة ولوج مواقع المعارضة باللغة العربية كما المحتويات المرتبطة بالأقلية الكردية في سوريا.

لبنان

- المساحة: 10400 كلم²
- عدد السكان: 3577000
- اللغات: العربية، الفرنسية
- رئيس الحكومة: فؤاد السنيورة

أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله التي اندلعت في 12 تموز/يوليو 2006 عن مئات القتلى في صفوف المدنيين. وقد نال العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي نصيبهم من هذه المواجهات، فلاقت صحافية وموظف في إحدى محطات التلفزة حتفهما فيما أصيب عشرة آخرون. وعلى صعيد آخر، لم تشهد التحقيقات في جرمي اغتيال صحافيين في العام 2005 أي تقدّم ملحوظ.

أقدمت القوات الإسرائيلية على قصف منشآت وسائل الإعلام اللبنانية في خلال المواجهات مع مجاهدي حزب الله. وقد برر أحد الناطقين الرسميين باسم السلطات الإسرائيلية - التقتة مراسلون بلا حدود أثناء زيارتها القدس في كانون الأول/ديسمبر 2006 - هذا الاستهداف بعدم استفادة وسائل الإعلام "التابعة للمنظمات الإرهابية" من الحقوق نفسها الممنوحة لوسائل الإعلام الأخرى معتبراً أن موظفي وسائل الإعلام هذه تشارك في أعمال إرهابية تماماً كما يفعل أي مهندس يصمم الصواريخ.

في 22 تموز/يوليو، دمرّ الطيران الإسرائيلي محطة بث في فتقا شرقي بيروت قاطعاً برامج محطة التلفزة الخاصة المؤسسة اللبنانية للإرسال مؤقتاً وقد ترافق هذا الاعتداء بمقتل الفني العامل في هذه المحطة سليمان الشدياق وإصابة موظفين آخرين. وفي اليوم نفسه، أغار الطيران الإسرائيلي على منشأة في تربل (الشمال) قاطعاً بث المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل والمنار في عدة مناطق لبنانية. وفي اليوم التالي، انفجر صاروخ بالقرب من سيارة المصوّرة البالغة 23 سنة من العمر ليال نجيب في قانا فيما كانت تغطي الاعتداءات الإسرائيلية جنوبي البلاد لعدة وكالات صحافية دولية.

لا شك في أن الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام اللبنانية لا مثيل لها في العالم العربي، إلا أن هذه المؤسسات ليست بمنأى عن التلاعب السياسي - القضائي. وفيما لا يشهد التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري أي تقدّم، تم اعتقال صحافيين من تلفزيون الجديد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2006 لاقتحامهما شقة الشاهد الملك في هذه القضية. فأدين كل من فراس حاطوم وعبد العظيم خياط وسائقهما محمد بربر بتهمة "السرقة الموصوفة" بموجب القانون الجزائي وليس بموجب قانون المطبوعات، مما حرّمهم من حقوقهم المشروعة كعاملين محترفين في القطاع الإعلامي وأهمها المثول أحراراً أمام القضاء. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 2007، كان الرجال الثلاثة لا يزالون قابعين وراء قضبان سجن رومية (شمالي شرقي بيروت) بانتظار محاكمتهم.

في 15 حزيران/يونيو 2006، سمح مجلس الأمن للجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري "بمواصلة تقديم المساعدة الفنية للسلطات اللبنانية لإجراء التحقيقات في الاعتداءات الإرهابية الأخرى المرتكبة في لبنان منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2004" راداً دعوة مراسلون بلا حدود إلى توسيع تفويضها إلى الجرائم الأخرى.

في العام 2006، لم تشهد التحقيقات المحلية في الاغتيالين اللذين استهدفا في العام 2005 عاملين محترفين في القطاع الإعلامي أي تقدّم. فلم يتم تعيين قاضي تحقيق للنظر في قضية اغتيال رئيس مجلس إدارة صحيفة النهار جبران التويني إلا في 17 حزيران/يونيو أي بعد مرور ستة أشهر على وقوع الحادثة في حين أن القاضي الفرنسي المناهض للإرهاب جان لوي بروغيار توجّه في 4 تموز/يوليو للمرة الأولى إلى بيروت للتحقيق في اغتيال الصحافي الفرنسي اللبناني سمير قصير الذي قتل في 2 حزيران/يونيو 2005. أما مقدّمة البرامج في المؤسسة اللبنانية للإرسال مي شدياق التي تعرّضت لإصابة بالغة في 25 أيلول/سبتمبر 2005 فقد عاودت تقديم برنامجها في 25 تموز/يوليو 2006 دونما أن تتم إحالة الفاعلين الذين تسببوا ببتّر ساقها وذراعها إلى القضاء.

ليبيا

- المساحة: 1759540 كلم2

- عدد السكان: 5853000

- اللغة: العربية

- رئيس الدولة: معمر القذافي

مع أن معمر القذافي قد جاهر بالمبادئ الديمقراطية، إلا أن الدولة الليبية لا تزال تسيطر على القطاع الإعلامي بشكل كامل. فلا يملك الصحفيون المحليون إلا هامش حركة ضيق في ظل تعميم الرقابة الذاتية.

"الانفراج" كلمة غالباً ما لجأ إليها مراقب الساحة السياسية الليبية الذي التقاه وفد من منظمة مراسلون بلا حدود في خلال زيارته طرابلس الغرب في أيلول/سبتمبر 2006 تلبيةً لدعوة وجهتها نقابة الصحفيين الليبيين إلى المنظمة. وعلى رغم "الانفراج" المذكور، لا تزال الصحافة المحلية تواجه عوائق كثيرة كما لا تزال وسائل الإعلام تخضع للسلطة حتى باتت أجهزة للبروباغندا تبث الأخبار الإيجابية المتعلقة بنشاطات "الأخ قائد الثورة" معمر القذافي. فما من مؤسسة صحافية مستقلة في البلاد. وتتولى المديرية العامة للصحافة - وهو جهاز يرتبط بوزارة الإعلام - تمويل ثلاث من الصحف الأربع الصادرة في البلاد (الجمهورية، والشمس، والفجر الجديد). أما الصحيفة الرابعة الزحف الأخضر فتنتهي إلى حركة اللجان الثورية التي تعدّ العمود الفقري للنظام في حين أن المحطات الفضائية التي حوّلت الشعب عن المحطات الرسمية تفلت من هذه السيطرة.

نادراً ما يجرؤ الصحفيون على تخطّي الخطوط الحمراء التي حددها النظام. فيعتبر انتقاد "الأخ قائد الثورة" قدحاً في الذات الملكية قد يؤدي بمطلقه إلى السجن لا سيما أن ليبيا تعتمد بشكل أساسي على مفهوم عبادة الشخصية. وتقتصر القضايا التي تعالجها الصحافة المحلية على "الرشاوى الصغيرة" دونما المساس بالمسؤولين الرسميين المرموقين أو وضع البربر أو المرشد أو أسرته. والواقع أن قانون الصحافة قمعي ويلحظ عقوبات بالسجن قد تصل إلى عامين.

مع أن تصفّح الإنترنت حر في ليبيا، إلا أنه يخضع للرقابة التي دفع المخالف الإلكتروني عبد الرزاق المنصوري والصحافي ضيف الغزال ثمن عصيانهما لها عبر مقالاتهما المنشورة على الشبكة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2005، حكم على المنصوري بالسجن لمدة 18 شهراً بتهمة "حيازة سلاح حربي غير مرخص". ولكنه في الواقع أدين بسبب نشره مقالات على الموقع الإلكتروني www.akhbar-libya.com. وفي آذار/مارس 2006، استفاد من العفو بعد قضائه سنة في السجن في حين أنه لم يتم بعد التعرف إلى قاتلي ضيف الغزال الذي اكتشفت جثته المشوّهة في بنغازي في الأول من حزيران/يونيو 2005 علماً بأن التقرير الطبي قد أشار إلى أن هذا الصحافي الناقد لحركة اللجان الثورية تعرض لعملية تعذيب بشعة تمثلت بقطع أصابعه، وطعنه بالسكين، وضربه، وإطلاق الرصاص على رأسه.

لاحظت مراسلون بلا حدود أن الانترنت الليبي لا يخضع للرقابة. ومنذ إطلاق سراح عبد الرزاق المنصوري في آذار/مارس 2006، لا يزال مخالف إلكتروني واحد وحسب وراء القضبان. لذا، قررت المنظمة سحب هذه الدولة من لائحة "أعداء الإنترنت" مع أن مخالف إلكتروني جديد هو ادريس محمد بوقايد قد اعتقل لمقالات نشرها على مواقع معارضة.

في الأول من كانون الثاني/يناير 2007، لم تكن مراسلون بلا حدود قد حصلت على أي إثباتات تفيد ببقاء الصحفي عبدالله علي السنوسي الضراط الذي اختفى منذ احتجازه في العام 1973 على قيد الحياة.

المساحة: 1001450 كلم²

عدد السكان: 74033000

اللغة: العربية

رئيس الدولة: محمد حسني مبارك

تبين أن إعلان الرئيس حسني مبارك في العام 2006 عن تعديل قانون الصحافة لم يتعدّ حدود الكلام. فما كان من الصحفيين المصريين الذين طال انتظارهم لهذا القرار إلا أن سارعوا إلى تغيير لهجتهم نظراً إلى فرض التعديلات الجديدة قيوداً إضافية على عملهم. وفي خلال هذا العام، خضع سبعة صحفيين على الأقل للاستجواب فيما تعرّض عشرات الآخرين للتهديد أو الاعتداء.

انتظر العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي تعديل قانون الصحافة بفارغ الصبر في خلال العام 2006. إلا أن الرئيس حسني مبارك لم يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات نقابة الصحفيين المصريين المطالبة بشكل أساسي بإلغاء العقوبات من جرح الصحافة. فقد أودع الرئيس، في 28 حزيران/يونيو 2006، سلسلة من التعديلات الجديدة لدى البرلمان. وما إن اطلعت وسائل الإعلام الخاصة على النص الجديد حتى اعترضت عليه منظمة الاعتصامات والاضرابات. وفي 10 تموز/يوليو، صوت مجلس الشعب لصالح مشروع الرئيس الذي ينطوي على 35 جنحة صحافة تقتزن بعقوبات بالسجن. وحدها جرح التشهير ضد الموظفين الرسميين قد أعفيت من العقوبات في حين أن الغرامات المحددة لهذه الجرح قد تضاعفت. فإذا بالصحفيين المصريين معرّضون لقضاء عقوبة بالسجن لمدة خمسة أعوام بتهمة "نشر معلومات مغلوطة"، أو "التشهير" بالرئيس أو رؤساء دول أجنبية، أو حتى "الإساءة بالمؤسسات الوطنية" مثل البرلمان أو الجيش.

أما وضع الصحفيين الميداني فلم يكن بأفضل حال. فقد أقدم بعض العناصر الأمنية على تهديد عدة فرق عمل تلفزيونية وضربها. وفي 10 أيار/مايو، اعتدى عناصر من شرطة مكافحة الشغب على 15 صحافياً محلياً وأجنبياً على الأقل لمنعهم كما المتظاهرين عن دخول المحكمة التي يحاكم فيها قاضيان مصلحان. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، منع فريق عمل محطة التلفزة الفضائية الخاصة دريم تي في عن تغطية مظاهرة نظّمت للاحتجاج على زيادة الرسوم على النفايات المنزلية في القاهرة كما صودرت أشرطة الفيديو التي سجّلها. وبعد مرور بضعة أيام، منع عناصر من الشرطة فريق عمل الجزيرة عن تغطية اعتصام نظّمه آلاف الطلاب في حرم جامعة الأزهر احتجاجاً على طرد رئيس اتحاد الطلبة واثنين من مساعديه.

إلا أن السلطات المصرية أظهرت تشدداً خاصاً تجاه صحفيي الجزيرة. ففي 27 نيسان/أبريل 2006، تم توقيف مدير مكتب القناة القطرية في القاهرة حسين عبد الغني فيما كان يعدّ تقريراً حول سلسلة من التفجيرات وقعت جنوبي سيناء. وإثر اتهامه بإشاعة "أخبار كاذبة" من شأنها أن تسيء إلى سمعة الدولة، أحيل حسين عبد الغني وحده، من بين كل الصحفيين المصريين والأجانب الذين بثوا الخبر، أمام النيابة العامة. ولم يتم إخلاء سبيله إلا بعد دفعه كفالة فادحة مع الإشارة إلى أنه كان لا يزال ممنوعاً عن مغادرة الأراضي المصرية في الأول

من كانون الثاني/يناير 2007. ولا ريب في ذلك، فهذا هو الأسلوب الذي تلجأ إليه السلطات المصرية لقمع الصحفيين المصريين العاملين في وسائل إعلام أجنبية. وعلى سبيل المثال، توجه عناصر من أجهزة أمن الدولة في 9 أيلول/سبتمبر إلى منزل مراسلة وكالة الصحافة البريطانية رويترز سمر سعيد لتهديد أسرتها.

في النهاية، تجلّت سلطوية السلطات المصرية في فرض الرقابة على الإنترنت. فقد تم اعتقال سبعة مخالفين إلكترونيين على الأقل في العام 2006. وفي حزيران/يونيو، صادقت محكمة إدارية تابعة لمجلس الدولة على قرار تقدمت به وزارة الإعلام يسمح للسلطات بحجب أو تعليق أو إقفال أي موقع إلكتروني يشكل تهديداً "للأمن القومي" مع الإشارة إلى أن كريم عامر لا يزال معتقلاً منذ 6 تشرين الثاني/نوفمبر لنشره مقالات انتقد فيها الدين الإسلامي على مدونته.